

المنطق المتبع من طرف سكان الأحياء غير القانونية من أجل تحقيق الإدماج الحضري والتخفيف من مظاهر التهميش الحضري، دراسة حالة مدينة قسنطينة.

The logic of illegal neighborhood inhabitants in order to achieve urban integration and alleviate urban marginalization, a case study of the city of Constantine.

تاريخ الاستلام : 2021/07/11 ؛ تاريخ القبول : 2021/08/30

ملخص

أصبحت أحياء السكن غير القانوني في مدينة قسنطينة مرادفا لمختلف مظاهر وأشكال العزلة والتهميش الحضري التي تنعكس على المجال وتتجلى عبر إقصاء السكان الذين يعيشون ظروف مجالية، اجتماعية واقتصادية صعبة من المجتمع والمدينة. يهدف هذا المقال إلى دراسة المنطق المتبع من طرف سكان الأحياء غير القانونية في مدينة قسنطينة من أجل إدماج أنفسهم مع باقي المجتمع والمدينة والتخفيف من مظاهر التهميش الحضري. ومن أجل تحقيق ذلك، سنحاول تحديد الطرق المتبعة من قبل السكان بهدف الحصول على مكانة داخل المجتمع والمدينة وكذلك العوامل المستغلة من أجل تحصيل الاعتراف الرسمي من طرف السلطات وتحقيق مداخيل مالية مختلفة، حيث أن منطق الإدماج الحضري الذي يتبعه السكان ليس بعشوائي يمتلك عدة جوانب مجالية، اجتماعية واقتصادية ويتبع عموما جملة من الخطوات المنهجية.

الكلمات المفتاحية: سكن غير قانوني ؛ مدينة قسنطينة ؛ منطق السكان ؛ إدماج حضري.

حموي عبد الهادي

معهد تسيير التقنيات الحضرية،
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3،
الجزائر.

Abstract

The revival of illegal housing in the city of Constantine has become synonymous with various manifestations and forms of urban isolation and marginalization that are reflected in the exclusion of people living in difficult social and economic conditions from society and the city and. This article aims to study the logic of residents of illegal neighborhoods in the city of Constantine in order to integrate themselves with the rest of society and the city. In order to achieve this, we will try to identify the methods used by the population with a view to obtaining a place within the community and the city, as well as the factors used to obtain official recognition by the authorities and to obtain different financial incomes, since the logic of urban integration followed by the population is not indiscriminate but generally follows a number of methodological steps and possesses a variety of social and economic aspects.

Keywords: Illegal housing; the city of Constantine; population logic; urban integration.

Résumé

La renaissance du logement non réglementaire dans la ville de Constantine est devenue synonyme de diverses formes et manifestations d'isolement urbain et de marginalisation, qui se traduisent par l'exclusion des personnes vivant dans des conditions sociales et économiques difficiles de la société et de la ville. Cet article vise à étudier la logique des habitants des quartiers illégaux de la ville de Constantine afin de s'intégrer au reste de la société et de la ville. Pour y parvenir, nous tenterons d'identifier les méthodes utilisées par la population en vue d'obtenir une place au sein de la communauté et de la ville, ainsi que les facteurs utilisés pour obtenir la reconnaissance officielle par les autorités et obtenir des revenus financiers différents, car la logique de l'intégration urbaine suivie par la population n'est pas aveugle mais suit généralement un certain nombre d'étapes méthodologiques et possède une variété d'aspects sociaux et économiques.

Mots clés: Logement non réglementaire; La ville de Constantine; logique des habitants; Intégration urbaine.

* Corresponding author, e-mail: hammouyabdelhadi@gmail.com

I - مقدمة

أصبح السكن غير القانوني جزء لا يتجزأ في المشهد الحضري لمدينة قسنطينة، ينتشر على شكل تجمعات أو أحياء مشيدة بشكل غير قانوني عبر أرجاء المدينة. يظهر وزن أو ثقل هذه الظاهرة من خلال الأرقام المسجلة، حيث تم سنة 2019 إحصاء أكثر من 35 حي غير قانوني صلب متفاوتة الأحجام تنتشر عبر أنحاء المدينة تضم ما يفوق 23 ألف مسكن، وتحتل مساحة تقارب 1239 هكتار أي ما يعادل 26.10% من المساحة العمرانية. ويسكن هذه التجمعات قرابة 150 ألف نسمة ما يعادل 27.86% من تعداد سكان المدينة. تدل هذه الأرقام دلالة واضحة على المكانة التي أصبح يحتلها السكن غير القانوني الصلب في النسيج الحضري القسنطيني، حيث يعتبر أحد عناصر المعادلة العمرانية والمجالية في المدينة. ولكن الملفت للنظر هو استمرار توسع هذه التجمعات وبوتيرة متسارعة، حيث وبالرغم من الطبيعة غير القانونية لهذا النمط من السكن، إلا أنه يستمر في التوسع واستقطاب فئة معتبرة من السكان سواء من داخل أو خارج المدينة.

من جهة أخرى، تشهد هذه التجمعات مختلف مظاهر العزلة والتهميش الحضري التي تعتبر انعكاس لوضعية عمرانية واجتماعية صعبة تظهر بشكل سلبي على السكان، وكذلك انعدام أو ضعف التنمية بهذه المجالات بسبب تجاهل السلطات. دفعت هذه الوضعية بالسكان للبحث عن سبل تحسين الإطار المعيشي وتحقيق الإدماج ضمن مختلف مكونات المجتمع والمدينة، وعلى هذا الأساس، جاءت هذه الدراسة كمحاولة للبحث عن طبيعة وشكل تعامل السكان مع الوضعية الاجتماعية والمجالية التي تشهدها أحياء السكن غير القانوني في مدينة قسنطينة. ومن أجل تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، تطرح الإشكالية المعبر عنها بالتساؤل المحوري التالي: **ما هو المنطق الذي اتبعه سكان الأحياء غير القانونية بمدينة قسنطينة من أجل إدماج أنفسهم مع المجتمع والمدينة؟**

وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة يتطلب الأمر محاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية، والمتمثل أساسا في الأسئلة التالية:

- ما هي الأسباب التي دفعت بالسكان نحو الاستثمار في السكن غير القانوني؟
- ما هي العوامل التي ساهمت في هذا الخيار السكني؟
- ما هي الطرق المستعملة من أجل تحقيق الإدماج الحضري، الاجتماعي والاقتصادي والحد من مظاهر التهميش؟
- من أجل معالجة إشكالية الدراسة، تمت صياغة فرضيتين أساسيتين سيتم إثباتهما أو نفيهما من خلال مجريات البحث وهما كالآتي:
- الفرضية الأولى:** بناء سكن بشكل غير قانوني بهدف الحصول على مكانة في المدينة والمجتمع.
- الفرضية الثانية:** إتباع منطق معين من أجل تحقيق الإدماج الحضري والتخفيف من مظاهر التهميش.

يهدف تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل حول التطرق للمنطق المتبع من طرف السكان والجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والمجالية المتعلقة به ومدى نجاعته في تحقيق الأهداف المسطرة والعمل على تحليل المعطيات واستخلاص النتائج. ومن أجل تحقيق ذلك سوف نتطرق في بادئ الأمر إلى السبل المتبعة من طرف السكان والتي تهدف إلى الاستقرار داخل الأحياء غير القانونية والبحث عن مستوى معيشي اجتماعي واقتصادي أفضل والتمتع بكل المنافع والامتيازات التي تقدمها المدينة، انطلاقا من تحقيق الاستقرار المجالي والاجتماعي عبر امتلاك العقار وبناء مسكن عائلي والسبل التي تساهم في الحصول عليه. ثم سوف نتطرق بالدراسة إلى المنطق المعتمدة من طرف السكان قصد الاعتراف بنواة سكنهم غير القانوني الذي

بهدف تحسين البيئة العمرانية والمستوى المعيشي داخل الأحياء ودفع السلطات إلى الاعتراف بهم وتحقيق بعض المكاسب المجالية والاجتماعية ولو على مراحل زمنية مختلفة.

1- السبل المتبعة من أجل تحقيق مكانة داخل المجتمع والمدينة.

يظهر المنطق المتبع من طرف السكان في الاستقرار داخل الأحياء غير القانونية على أنها عملية البحث عن مستوى معيشي اجتماعي واقتصادي أفضل والتمتع بكل المنافع والامتيازات التي تقدمها المدينة والذي يعد السكن أحد أهم هذه الحقوق التي تندرج ضمن منطلق الحق في المدينة. في بادئ الأمر يتم البحث عن تحقيق الاستقرار عبر امتلاك العقار وبناء المسكن العائلي، ثم الانتقال إلى البحث عن نسق إدماج اجتماعي واقتصادي يعطي سكان تلك المناطق مكانة معينة داخل المجتمع. يتم اختيار مكان الإقامة غالبا عبر التواصل مع أفراد الأسرة والمعارف المقيمين فعليا داخل الحي وحسب إمكانيات الأسر المادية، ثم يتم الانتقال إلى شراء الوعاء العقاري وكذلك بناء المسكن. كما يحدد في الغالب موقع المسكن كالقرب من محاور الطرق أو موقع جيد داخل الحي، طبيعة أو شكل النشاط التجاري الذي يرغب السكان في ممارسته، مع العلم أنه لم يعد شرط أساسي لممارسة النشاطات التجارية. وعلى هذا الأساس سوف نقوم بدراسة هذه الإستراتيجية الاجتماعية، الاقتصادية والمجالية ومدى نجاعتها في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السكان..

بالاستناد إلى دراسات برونيت. ر حول النظم الاجتماعية والمجالية، تقول بروس.ب أن هنالك خمس أفعال أساسية تشكل المنطق المتبع من طرف السكان من أجل إدماج أنفسهم داخل المدينة، حيث " تتمثل هذه الأفعال في كل من عملية الاستحواذ، الاستغلال، التواصل، السكن والتسيير ولا يهم ترتيب هذه الأفعال حيث أنها مجتمعا تشكل نظام معين" وتضيف الباحثة أن عملية الاستحواذ تمكن من تحديد مجال معين يصبح بعد ذلك ملكية فردية أو جماعية تعتبر القاعدة الأساسية لمختلف التدخلات. أما الاستغلال فيعبر عن الاستفادة من كل الموارد والخصائص التي يقدمها ذلك المجال من أجل إنتاج مجال عمراني من قبل الأشخاص الذين يشغلونه. ويظهر التواصل على أنه ضرورة أساسية من أجل سد الفجوات والاختلافات والتقارب بين مختلف الفاعلين وكذلك ضرورة تبادل المعلومات ووضع قنوات تواصل بين داخل وخارج تلك المجالات.

ولا تظهر هذه العناصر الأساسية خارج إطار مجتمع منظم بشكل معين يسكن ذلك المجال، أي بما معناه أنه يستقر وينظم البيئة الاجتماعية والسكنية حسب المعطيات المتوفرة لديه، وهو ما يدفع نحو وضع أسس لتسيير هذه الوضعية عبر استعمال مختلف الوسائل التي تساعد على تماسك مختلف جوانب المجال المكتسب. (Prost, 2004)

كما يجب التنويه إلى أنه لم يعد يوجد عامل واحد لتحديد الخيارات السكنية التي يتبعها السكان، حيث أنه وفي وقت ما كل فرد أو كل عائلة لها أسبابها الخاصة من أجل تغيير مكان ونمط المعيشة. تختلف أسباب ودوافع كل عائلة ولكنها في العمق تتشابه في الشكل، حيث تشير فلورين. ب إلى أنه "بغض النظر عن اختلاف الأسباب والأهداف التي تدفع إلى اختيار مجالي معين، إلا أنها تتبع عوامل ثابتة تعنى بالجانب المجالي، الاجتماعي والاقتصادي" (Florin, 2002).

1-1- الهجرة الداخلية والخارجية للسكان والاستحواذ على المجال.

يظهر جليا أن مسار نشأة وتكوين السكن غير القانوني يرجع لعملية هجرة السكان نحو تلك المناطق وإنشاء تجمعات سكنية بشكل مخالف. غير أن لعملية الهجرة عدة أوجه مختلفة، حيث تظهر الهجرة من الأرياف نحو المدن كأحد العوامل الكلاسيكية لتشكل الظاهرة غير أنه لا يمكن إغفال توسع الأسر والبحث عن الاستقرار بالقرب من

- العائلة وكذلك الهجرة الداخلية لسكان المدن بحثاً عن الاستقرار.
- تمثلت الحركة الأولى للهجرة من الأرياف نحو المدن في انتقال الأجداد أو الأباء عبر فترات زمنية مختلفة بحثاً عن إطار معيشي أفضل (صحة، عمل، سكن، ...) يضمن متطلبات الأسرة وهي المزايا التي تتوفر على مستوى المدن. تكون حركة الهجرة بطريقة هادئة تستمد معطياتها من الخبرات السابقة للأهالي والأقارب الذين سبقوا إلى الهجرة نحو المدينة، وهو الأمر الذي يسهل إلى حد كبير اتخاذ قرار الهجرة ويضمن إلى درجة كبيرة النجاح في تحقيق الهدف من وراء الهجرة.
- هذا يعني أن قرار الهجرة، المقصد والاستقبال لا يمكن أن يكون عبارة عن عملية عفوية وغير محسوبة ويبين عن وجود اتفاقيات وتخطيط مسبق بين كل الأطراف. من جهة أخرى، هنالك حركة هجرة للسكان من داخل المدينة والذي في الغالب يكون الدافع إلى ذلك هو بحث السكان عن الاستقرار وتحسين البيئة المعيشية عبر امتلاك العقار واستغلاله في بناء مسكن عائلي يلبي متطلبات الأسر المتنامية (زيادة عدد أفراد الأسرة، زواج الأولاد واستقرارهم مع الأسرة، ..).
- بعد أن يتم اتخاذ قرار الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، تبدأ عملية الاستحواذ على المجال التي تمر عبر عدة خطوات، حيث يقول لوفيفر. ه أن الاستحواذ على المجال عبارة عن "مجموعة أفعال الإنسان التي تنعكس على المجال، والتي تمنحه ذلك البعد المجالي المادي والمعنوي" (Lefebvre, 2000).
- قبل أن يبدأ السكان الجدد في الاستقرار في هذه الأحياء والشروع في بناء المساكن، يجب أولاً الحصول على الوعاء العقاري الذي يعد الخطوة الأولى الأساسية لتحقيق هدف ذلك. تتم عملية اختيار الوعاء العقاري عبر طرح العديد من التساؤلات حول: المنطقة التي يقع عليها اختيار هؤلاء السكان لبناء المساكن؟ المعايير التي يشترط أن تتوفر فيها؟ الآليات المتبعة من طرف السكان للحصول عليها؟، وهو ما حاولت العديد من الدراسات التوقف، حيث خلصت إلى أنه يتم اختيار الموقع عبر عملية بحث مسبق وحقيقي لكل الفرص المتاحة للحصول على العقار ولا يتم أي تحرك فعلي إلا بعد توفر هذا الأخير. تتم عملية البحث عن الوعاء العقاري عن طريق الجهود الذاتية للأشخاص أو عن طريق معارفهم أو أقاربهم الذين سبقوهم للاستقرار في المدينة أو الحي. تتعلق محددات اختيار الوعاء العقاري إجمالاً إلى:
- قيمة المدخرات التي تحدد موضع الوعاء العقاري ومساحته وتموقعه داخل الحي.
 - مساحة وحجم الوعاء العقاري الذي من شأنه تلبية متطلبات الأسرة من حيث بناء مسكن يتسع لأفراد العائلة أو التوسعات المستقبلية سواء الأفقية أو العمودية في حال زواج الأولاد واستقرارهم في نفس المسكن.
 - مقدار القرب من محاور الطرق، العمل والخدمات العمومية، حيث يتم البحث عن المواقع التي تكون على مقربة من المناطق التي يشتغلون بها للتقليل من الوقت والمصاريف، والاستفادة من الخدمات التي توفرها المدينة أو الأحياء المجاورة.
 - التواري عن أعين السلطات وذلك عبر اختيار مواقع تكون بعيدة عن أعين السلطات كالأطراف البعيدة للمدن أو الظهير الريفي للمدينة أو الجيوب الفارغة التي يصعب الوصول إليها.
 - تفضيل البعض من السكان الاستقرار على محاور الهجرة التي تسهل حركة الذهاب والإياب التنقل نحو مواطنهم الأصلية، أو عدم الابتعاد كثيراً عن حي المنشأ الأصلي في المدينة.
 - اختيار وعاء عقاري بالقرب من أفراد العائلة الذين سبقوا واستقروا في تلك المنطقة لضمان نوع من التكافل الاجتماعي والمجالي وكذلك تسهيل عملية الاستقرار.

دون أن تكون هناك معايير ثابتة في جميع الحالات، قد تتغير المعطيات في أي وقت وتحت تأثير متغيرات ما من شأنها تحديد انتقاء موقع الوعاء العقاري، فهذه الخطوة الأساسية في ظاهرها عشوائية ولكنها في الباطن تتم وفق منطق معين.

"لقد تم شراء الأرض بحي بن الشريقي، وبناء منزلنا بفضل المدخرات المشتركة بين والدي وعمي اللذان كانا أجراء بسطاء" (السعيد، 42 سنة، متزوج، عمل).

"تمت عملية بناء المسكن العائلي على عدة مراحل عبر أموال الأسرة المذخرة [...] لقد قمنا بتمويل العملية دون أي مساعدة خارجية" (مصطفى، 31 سنة، متزوج، عون حماية مدنية).

بعد أن تتم عملية الهجرة سواء من داخل المدينة أو خارجها وتوفر كل الشروط المادية والمعنوية لامتلاك العقار، يبدأ السكان بالبحث عن سبل الاستقرار والتأقلم داخل الحي.

1-2- عملية التواصل والاستغلال.

تلعب الشبكة الاجتماعية دوراً أساسياً في تحقيق الانتقال المجالي والاجتماعي للسكان وكذلك تسهيل عملية الاندماج، حيث تقدم شبكة من المعارف (العائلة الكبيرة، جيران قداماء، أصدقاء...) التي تستقر وتعرف جيداً تلك المنطقة، المعلومات اللازمة من أجل الهجرة مثل: الأراضي المتوفرة وثمنها وكيفية الحصول عليها، أماكن العمل المحتملة وغيرها من المعلومات التي تعتبر أساسية تحدد ما إذا سوف تتم عملية الهجرة لم لن تتم. وبعد تأكيد مشروع الهجرة، تقدم شبكة المعارف الدعم سواء المادي أو المعنوي، معطيات أكثر دقة وكذلك الإيواء في بادئ الأمر وكذلك اقتناء الوعاء العقاري وهو ما يعد الخطوة الأولى.

يشير باريللو، إلى أنه وبعد الحصول على الوعاء العقاري، تظهر الخطوة الثانية من خلال عملية استعمال أو استغلال المجال، حيث تبدأ العملية منذ الدخول الأول أو الوصول الأول لذلك المجال عبر البحث عن العوامل التي سوف تجعل منه بيئة مناسبة للاستقرار (Barilleau, 1975). بعد الوصول والاستعمال الأول للمجال، تبدأ تتشكل ملامح عملية التأقلم حيث تظهر بيئة مجالية تلبي مختلف احتياجات وتطلعات السكان وهو الأمر الذي يعزز من فرص النجاح والاندماج ويذلل العقبات الجغرافية، الاجتماعية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس يصبح مجال التأقلم مجال مستحوذ يعكس تطلعات السكان ويمنح الشعور بالانتماء.

وهو ما يبين أن عملية الهجرة لا تتم بشكل عشوائي بل تعتمد على عدة معطيات ما يؤكد كل من غرافماير. ي وأوتبي. ج-ي، حيث "نتحدث هنا عن "مسار" معين للانتقال من مجال إلى آخر بالاعتماد على المعطيات المشكلة لرأس المال الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي الذي توفره الشبكة الاجتماعية والتي تمنحه مقومات النجاح وبالتالي فهو بعيد كل البعد عن العشوائية" (Grafmeyer & Authier, 2008). وبالتالي تلعب الشبكة الاجتماعية دوراً مهماً في استقرار أغلب سكان الأحياء غير القانونية، وهو ما يظهر عبر العديد من الشهادات المسجلة عبر عدة أحياء غير القانونية في مدينة قسنطينة:

"في تلك الفترة بلغ جدي من صديق مقرب عن بيع قطع أرض بحي النخيل. ثمن العقار المقبول والقرب من قلب المدينة كانت الأسباب التي دفعت بجدي لشراء الأرض، والآن أصبح هناك اثنان من أعمامي كجيران لنا بالإضافة إلى أصدقاء العائلة المقربون" (عز الدين، 21 سنة، أعزب، طالب).

"تحصل أبي على المعلومة حول وجود أرض للبيع في حي سيساوي عبر أحد أصدقاء العائلة، حيث قام سنة 1989 بشراء الأرض ولم يكتمل البناء إلا سنة 2004". (فارس، 36 سنة، متزوج، مهندس).

"كنا نقيم في شقة بحي بالصوف لم تعد تتسع لأفراد الأسرة، فقرر والدي اغتنام فرصة وجود أرض للبيع بحي الجذور، فقام ببيع الشقة بالإضافة إلى مدخرات العائلة واشترى الأرض وقام ببناء مسكن". (فريد، 29 سنة، أعزب، نجار)

2- المنطق المعتمد من طرف السكان قصد تحسين المستوى المعيشي والاعتراف بنواة سكنهم غير القانوني.

بعد أن تتشكل وتتوسع التجمعات السكنية غير القانونية، ومع استمرار عمليات البناء والتوسع ت بدأت تظهر حاجة السكان إلى مختلف المرافق والتجهيزات العمومية التي تترافق عادة مع عمليات التوسع العمراني. ومن أجل يقوم السكان عادة ببعض الخطوات التي من شأنها تحسين البيئة العمرانية والمستوى المعيشي داخل الأحياء ودفع السلطات إلى الاعتراف بهم وتحقيق بعض المكاسب المجالية والاجتماعية ولو على مراحل زمنية مختلفة.

2-1- إنشاء مسجد وبعض شبكات التهئية الحضرية.

في محاولة لترسيخ استقرار السكان في الحي وكمبادرة جماعية مهمة، يقوم السكان ببناء قاعة صلاة أو مسجد داخل الحي. بعد جمع الأموال والتخطيط لذلك، يقوم السكان في بادئ الأمر بتوفير قطعة الأرض الأزمة لبناء المسجد والتي تمنح أو تخصص سالف كهبة من طرف مالك الأرض لسكان الحي أو يتم شرائها عبر تخصيص مبلغ مالي من تلك الأموال التي تم جمعها ثم تنطلق أشغال البناء على مراحل إلى أن تنتهي عبر الاستعانة بمقاول أو أكثر والاستعانة كذلك باليد العاملة التي يوفرها سكان الحي. يعد بناء المسجد من أولى العمليات التي يقوم سكان الأحياء غير القانونية في مدينة قسنطينة باتخاذها، حيث ينظر هؤلاء إلى المسجد كقيمة وهوية مؤكدة وكذلك ينظر إليه كرمز "لا يمكن المساس به" من طرف السلطات حيث يسعى السكان غالبا عبر جمعيات الأحياء إلى الحصول على ترخيص لبناء المسجد وهو ما يعد اعتراف بوجودهم لا يمكن إنكاره.

كما يبدأ السكان بالبحث عن الربط بشبكة الكهرباء الضرورية وذلك من خلال اقتراض الطاقة الكهربائية من الأحياء القانونية المجاورة أو من الأحياء غير القانونية التي قامت السلطات بإمدادها بهذه الشبكة الحيوية، أو استغلال الطاقة الكهربائية بشكل غير قانوني من خلال توصيل المنازل بالتيار الكهربائي من الأعمدة الكهربائية، وهي العملية التي تشكل خطر كبير على السكان والممتلكات. كما يقوم السكان في بعض الأحيان، بتوفير الطاقة الكهربائية عبر اقتناء مولدات كهربائية وذلك بسبب غياب أحد الحلول السابقة.

إلى جانب ذلك، يقوم السكان بالبحث عن حل لإشكالية التزود بالمياه الصالحة للشرب وكذلك تصريف مياه الصرف الصحي. ومن أجل توفير مصدر للمياه الصالحة للشرب، يقوم السكان بالبحث عن المياه الجوفية داخل حدود ممتلكاتهم من خلال حفر الآبار واستغلالها في مختلف احتياجات الأسر وفي بعض الأحيان إمداد الجيران بهذه المادة الحيوية. غير أنه وفي ما يخص الماء الصالح للشرب، تتوجه الكثير من الأسر بالأخص التي لم يتم تزويد الأحياء التي تقيم بها بشبكة المياه نحو شراء بالماء من الباعة المتجولين بسبب ضعف جودة مياه الآبار أو تلوث هذه الأخيرة في بعض الأحيان بمياه الصرف الصحي خاصة في فترات تهطل الأمطار، مما يتسبب في الكثير من المشاكل الصحية. كما يلجأ السكان بسبب غياب شبكات الصرف الصحي في بعض المناطق على غرار حي الجذور وحي سر كينة وغيرها من الأحياء، إلى إنشاء المردومات من أجل تصريف المياه المستعملة والحد من خطر التلوث والأمراض التي قد تنجم عن إهمالها. من جهة أخرى، وإلى جانب العمل على توفير الكهرباء، الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، يقوم السكان بانجاز بعض عمليات التهئية الخارجية. يقوم سكان الأحياء غير القانونية ببعض عمليات التهئية الخارجية داخل الحي، بدافع تسهيل

الظروف المعيشية وحركة التنقل من وإلى مساكنهم في ظل غياب التهيئة الخارجية وبقاء السكان لسنوات طويلة في انتظار مبادرة السلطات، وذلك من خلال تسخير واستغلال الإمكانيات المادية والبشرية الخاصة بالسكان في تسوية الطرق الداخلية وتمهيدها وفي بعض الأحيان يتم وضع طبقات من الإسمنت أو الزفت. وخير مثال على ذلك حي بودراع صالح وحي الجذور، حيث قام السكان بمبادرة تتمثل في تهيئة العديد من الطرق الداخلية التي كانت تشهد وضعية كارثية جعلتها غير قابلة لحركة السيارات وحتى الأفراد خاصة في فصل الشتاء، وهو ما يشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه الشبكة الاجتماعية داخل الأحياء من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان.

2-2- تكوين جمعيات الأحياء والضغط الممارس من أجل إدماج الأحياء غير القانونية.
تظهر أحد أهم المبادرات الجماعية والاجتماعية داخل الأحياء غير القانونية في تكوين جمعيات الأحياء، حيث يكمن الهدف الأساسي من تشكيلها هو تجسيد مختلف متطلبات السكان وانشغالهم على أرض الواقع وإيصال صوت السكان إلى المسؤولين، كما تعمل كذلك على:

- تقديم المعلومات لسكان الحي حول جميع القضايا التي تؤثر عليهم بشكل عام.
 - جمع طلبات وشكاوى السكان وتقديمها للجهات المعنية.
 - ممارسة نوع من المتابعة مع الجهات الرسمية والدفاع عن مصالح السكان.
- تلعب جمعية الأحياء دوراً مهماً في عملية الضغط ولكن بشكل هادئ على السلطات من أجل تحقيق متطلبات السكان، والتي تعتبر إحدى السبل الأولى التي يلجأ إليها السكان. عادة ما يأتي الضغط الممارس من طرف الجمعيات والسكان بنتائج إيجابية للحي، حيث تلجأ السلطات إلى القيام ببعض عمليات التهيئة الخارجية كتعبيد بعض الطرق والأرصفة أو ربط أجزاء من الحي بمختلف الشبكات الحيوية، أو توفير بعض التجهيزات العمومية كالمدراس أو مجالات الترفيه الجوارية.
- في حال عدم تمكن جمعيات الأحياء من تحقيق نتائج ملموسة مع السلطات، يقوم السكان تحت وطأت الظروف الصعبة بالضغط المباشر واللجوء إلى الشارع عبر غلق الطرق والقيام بالاحتجاجات بغية نزول السلطات العمومية والتحاور مع المسؤولين و"افتكاك" حقوقهم.
- "عندما أحسنا أن السلطات لن تقوم بأي خطوة نحو تحقيق مطالبنا المشروعة، قمنا بغلق الطريق بين سيباوي والخروب بالمتاريس والعجلات المطاطية لمدة يومين حتى تقرب منا رئيس الدائرة ورئيس البلدية للاستماع لتلك المطالب. تكرر الأمر عدة مرات حتى تحققت المطالب حيث لو لم نقم بذلك لبقى الوضع كما هو عليه وكلماً أردنا تحقيق مطلب ما سوف نقوم بنفس الحركة حتى تستجب السلطات" (عدلان، 41 سنة، متزوج، سائق شاحنة).

3- إنشاء نشاطات تجارية.

يظهر المسكن العائلي على أنه فرصة اقتصادية بامتياز وذلك من خلال ترسيم نشاطات تجارية تسمح للسكان بتحصيل مداخيل معينة وكذلك تحقيق نوع من الاستقرار المادي والاجتماعي وهو ما يدخل ضمن إستراتيجية تسمح على المدى المتوسط والطويل بتحقيق إطار اجتماعي واقتصادي أفضل.

يملك المنطق المتبع من طرف السكان من أجل إدماج أنفسهم داخل المجتمع والمدينة جانب اقتصادي قائم على البحث عن زيادة وتنويع المداخيل وتحسين المستوى المعيشي. تشير سمود. ن من خلال الدراسات المنجزة عبر العديد من التجمعات غير القانونية في العاصمة إلى أن إنشاء نشاط تجاري على مستوى المسكن وهو أمر شائع عند العديد من سكان الأحياء غير القانونية، كما تختلف قيمة المداخيل المكتسبة حسب اختلاف العديد من العوامل مثل: شكل الاستحواذ على العقار، موقع المسكن، طبيعة النشاط الممارس والوسائل المستعملة فيه (Semmoud, 2001). وهو الأمر الذي

يشير لكلل. أ إليه حيث يعتبر أن اختيار مكان النشاط التجاري ونجاحه قائم على إستراتيجية معينة تبدأ عبر اختيار مكان بناء المسكن، حيث أن العمل الأساسي للاستقرار في هذا أو ذلك الحي لا يتعلق غالباً بالقرب من العائلة أو الأقارب ولا بالتناسق الاجتماعي والمجالي، ولكن يتعلق بمقدار الحركة القائمة بالقرب من النشاط التجاري والفائدة المتوقعة (Lakhehal, 2013). في حين إذا لم تتمكن الأسرة من بعث النشاط التجاري تقوم بتأجير الفضاء التجاري لأشخاص من خارج العائلة، كما تقوم عائلات أخرى ببناء واجهة من المحلات من أجل غرض واحد وهو تأجيرها. وعموماً يمكن ملاحظة نوع من النجاح الاجتماعي على الأسر التي نجحت في تحقيق نشاط تجاري الأمر الذي ينعكس على المستوى المعيشي والاجتماعي لهذه الأسر وكذلك العمراني.

"قام الوالد بشراء الأرض وبناء المسكن من مدخرات الأسرة وبعض القروض من معارفنا. وبعد أن قمنا بإنشاء نشاط تجاري في الطابق الأرضي تمكنا من الحصول على أموال معتبرة سمحت بالاستكمال ببناء المسكن وتسييد الديون" (عمار، 38 سنة، أعزب، تاجر).

من جهة أخرى، يعد إدماج نشاط تجاري على مستوى السكن العائلي أمر شائع في أحياء السكن غير القانوني. يتم تخصيص جزء من المسكن (مرأب، طابق تحت الأرض أو طابق أرضي) من أجل استغلاله في نشاط تجاري مربح. ويقوم عادة السكان أصحاب الدخل الضعيف والأسر الكبيرة وبشكل تلقائي بحجز هذه الأماكن في منازلهم من أجل القيام بنشاط تجاري أو حرفي (ميكانيك، نجارة، حدادة وغيرها) أو كرائه مقابل بدل الكراء، وذلك بهدف الخروج من الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الهشة. أحد أهم الأمثلة على هذه الإستراتيجية التجارية داخل الأحياء غير القانونية في مدينة قسنطينة هو حي شعبة الرصاص، حيث يمكن أن نلاحظ تنوع وتركز الأنشطة التجارية على مستوى المساكن حيث لا يكاد يكون هنالك مسكن متواجد على الطريق إلا ويتوفر على محل مخصص لممارسة أنشطة تجارية حتى أصبح هناك نوع من التخصص التجاري خاصة المتعلق بغسيل وتشحيم السيارات وكذلك اللوازم المتعلقة بها. "لقد قمت بتحويل جزء من الطابق الأرضي في المنزل إلى ورشة لتغليف أرائك السيارات وهي الحرفة التي تعلمتها من عمي حيث نزاول أنا وأبناء عمي هذا النشاط منذ عدة سنوات" (حميد، 27 سنة، أعزب، حرفي)

في الأصل، يكون الهدف من إنشاء نشاط تجاري على مستوى المنزل العائلي أو على مستوى الحي هو الرفع من قيمة المداخل الأسرية وإتمام بناء المسكن، غير الأمر اختلف. اليوم أصبح هنالك تعاون وديناميكية أكبر بين هذه الأنشطة التجارية داخل الحي وكذلك خارج الأحياء غير القانونية، فبالرغم من انتقاد السلطات لمثل هذه النشاطات التجارية واعتبارها "غير قانونية" غير أنها ساهمت في منح المناطق المهمشة نوع من الديناميكية الاقتصادية، مما ينعكس إجمالاً على البيئة الاجتماعية والعمرانية للسكان والحي. يقول بليي. ع أنه "تعكس التحولات الاقتصادية التغيرات الاجتماعية والمجالية للمنطقة التي تقوم عليها (...). أصبحت النشاطات التجارية غير القانونية عامل تواصل مع باقي المناطق الأخرى في المدينة وحتى خارجها". (Pliez, 2003) وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته في العديد من الأحياء غير القانونية عبر مدينة قسنطينة مثل حي Onama الذي أصبح في وقت ما مركز تجاري يستقطب مختلف النشاطات التجارية التي بدورها تستقطب السكان من كل أنحاء المدينة ومن خارجها، حيث أصبح يمتلك مكانة داخل الديناميكية التجارية داخل وخارج الولاية. وبالتالي انتقل دور النشاط التجاري في الأحياء غير القانونية من توفير مداخل مستقرة وتحقيق مستوى معيشي أفضل إلى نوع من الإدماج الاجتماعي والاقتصادي مع مختلف مناطق المدينة وحتى خارج المدينة.

II- تحليل نتائج الدراسة.

من خلال استعراض المنطق الذي اتبعه سكان الأحياء غير القانونية من أجل إدماج أنفسهم مع باقي المدينة والمجتمع، يتضح أن النسق المتبع ليس بعشوائي أو فوضوي وإنما منظم ومنهجي في مجمله قائم على استغلال العديد من المعطيات التي يملكها السكان سواء من أجل الولوج للمدينة واستغلال المجال وبناء مسكن أو البحث عن تحقيق الاعتراف الرسمي والحصول على بعض المكاسب من أجل تحسين الظروف المعيشية.

أظهرت الدراسة أن الهدف الأول للسكان هو تحقيق الاكتفاء والاستقرار العمراني والاجتماعي عبر امتلاك العقار وبناء السكن ولو بشكل غير قانوني وكذلك البحث عن نسق اندماج اجتماعي واقتصادي يعطي سكان تلك المناطق مكانة معينة داخل المجتمع. ويتم اختيار مكان الإقامة غالباً عبر التواصل مع أفراد الأسرة والمعارف المقيمين فعلياً داخل الحي وحسب إمكانيات الأسر المادية، ثم يتم الانتقال إلى شراء الوعاء العقاري وكذلك بناء المسكن. كما يحدد موقع المسكن في الغالب (القرب من محاور الطرق أو موقع جيد داخل الحي) طبيعة أو شكل النشاط التجاري الذي يرغب السكان في ممارسته، مع العلم أنه لم يعد شرط أساسي لممارسة النشاطات التجارية.

كما لجأ سكان هذه التجمعات إلى إتباع جملة من الخطوات التي تهدف إلى الضغط على السلطات من أجل تحقيق الاعتراف الرسمي وهو الأمر الذي يعتبر في حد ذاته مكسب مهم، يدفع بالسلطات إلى تغيير الطرق المتبعة والامبالات والاتفات نحو هذه التجمعات ولو بشكل جزئي وتحسين المستوى المعيشي داخل الأحياء غير القانونية والتخفيف من مظاهر التهميش الحضري من خلال تطبيق مختلف عمليات التدخل على المجال المتاحة.

III- خاتمة

يستمر السكن غير القانوني في الانتشار والتوسع عبر النسيج الحضري لمدينة قسنطينة خاصة على أطراف المدينة التي لا تزال تعرف توسع مستمر يصعب السيطرة عليه على حساب الأراضي ذات المردود الفلاحي. وفرة العقار وسعره المعقول نسبياً وعدم وجود ضابط صارم يمنع مثل هذه الممارسات، جعل من السكن غير القانوني شكلاً عمراني يستمر في استقطاب السكان وبشكل ملفت. غير أن للعيش في مجالات غير قانونية ضريبة يدفعها السكان تنعكس بشكل واضح عبر مختلف أشكال العزلة والتهميش الحضري وضعف التنمية العمرانية التي ترجع للسياسات المتبعة من طرف السلطات.

غالباً ما تدفع هذه الوضعية بالسكان إلى البحث عن السبل التي تمكن من الحد من مظاهر التهميش الحضري والتوجه نحو دفع السلطات إلى الاعتراف بهم وتحقيق بعض المكاسب المالية والاجتماعية بهدف تحسين البيئة العمرانية والمستوى المعيشي داخل الأحياء ولو على مراحل زمنية مختلفة، وهو ما تمكن هؤلاء من تحقيقه بشكل جزئي سواء من حيث الاستقرار العمراني والاقتصادي أو من حيث إسماع صوتهم للسلطات المحلية والضغط من أجل تحقيق بعض المكاسب الأساسية.

يعتبر المنطق المتبع من طرف السكان أحد أهم السبل المتبعة من أجل إدماج أنفسهم مع المجتمع والمدينة وتحسين الظروف المعيشية داخل أحيائهم، وهو الأمر الذي يجعل من تلك التجمعات مجالات أكثر استقطاباً للسكان مما يتسبب في ظهور مناطق جديدة تعرف نفس مظاهر تهميش أكثر حدة ما يظننا أمام حلقة مفرغة تكرر نفسها، وهو ما يتطلب وضع حلول جذرية تعمل على إدماج مناطق السكن غير القانوني مع باقي المدينة والحد من الانتشار المستمر لهذه الظاهرة السكنية.

قائمة المراجع

- 1- Barilleau, E. (1975). « Appropriation de l'espace dans le immeubles multi-familiaux ». *Institut de Sociologie, Paris* , p. 349.
- 2- Florin, B. (2002). « Itinéraires résidentiels et processus de territorialisation.Exemples au Caire », in Lire les territoires, JEAN Yves et CALENGE Christian (sous dir.),col. Perspectives « Villes et territoires ». *Université de Tours* (N°3), pp. 117-130.
- 3- Grafmeyer, Y., & Authier, J.-Y. (2008). « Sociologie urbaine ». éd. *Armand Colin,La collection universitaire de poche, 2e édition* , p. 126.
- 4- Lakhehal, A. (2013). « La fabrication plurielle de centralités dans la périphérie de Constantine : le cas de la Ville nouvelle Ali Mendjeli ». *thèse, (sous dir.) de SIGNOLES Pierre EDSHS UMR 6173 CITERES (EMAM), UFR de Tours* , p. 512.
- 5- Lefebvre, H. (2000). « la production de l'espace ». *Anthropos, Paris* , pp. 88-94.
- 6- Pliez, O. (2003). « Transactions entre le national et le local ». in *Villes du Sahara. Urbanisation et urbanité dans le Fezzan libyen, coll. Espaces et Milieux, Paris* , pp. 75-91.
- 7- Prost, B. (2004). « marge et dynamique territoriale ». *Géocarrefour , Vol 79* (2), pp. 175-182.
- 8- Semmoud, N. (2001). « Les stratégies d'appropriation de l'espace à Alger ». *coll. Histoire et Perspectives Méditerranéennes, Paris* , p. 270.